



الضرائبُ والمَوارِد

توضيح: هذه الورقة هي واحدة من الأوراق التي تغطي عشرة مواضيع متعلقة بالديموقراطية في سوريا. تمت مناقشة وصياغة هذه الأوراق ضمن ورشات عمل نظمها المركز الأوروبي للدراسات الكردية..

من منشورات المركز الأوروبي للدراسات الكردية - معهد أبحاث خاص مسجل كمؤسسة غير ربحية، برلين ألمانيا.



جدول المحتويات

١. آلية عمل الفيدرالية المالية..... 3
٢. التعامل مع التفاوت في القدرات المالية: نظم تحقيق التوازن المالي (التسويات المالية)..... 4
٣. توزيع المصادر الطبيعية..... 6
٤. القروض والأموال المخصصة لدعم التنمية..... 7



ملف المواضيع ٥: الضرائب والموارد

يرد فيما يلي نقاش حول توزيع الضرائب والموارد ضمن الأنظمة السياسية متعددة المستويات (الفيدرالية المالية). ينصب الاهتمام بصورة خاصة على العلاقات المالية بين المستويات السياسية المختلفة في سياق اللامركزية. تركز هذه الورقة على الأسئلة الجوهرية التالية:

١. كيف يعمل النظام الفيدرالي المالي؟ ماهي النماذج الموجودة لتوزيع الضرائب؟

٢. كيفية التعامل مع عدم المساواة في توزيع القدرات المالية؟

٣. ماهي النماذج الموجودة لتوزيع الموارد الطبيعية؟

لا يمكن الإجابة على كل سؤال على حدة، حيث يتعلق على سبيل المثال السؤال عن النموذج الأفضل لفرض وتوزيع الضرائب بما إذا كانت الموارد الطبيعية تستخدم وتدار من قبل الولاية الفيدرالية أو من قبل الدولة المركزية.

يضاف إلى ذلك أن القضايا المالية رهينة دوماً بتوزيع الصلاحيات والمسؤوليات، حيث تهدف الفيدرالية المالية إلى تزويد كل مستوى حكومي بالأموال الضرورية وفي الوقت ذاته التحفيز على التطوير الاقتصادي والتعامل الحريص مع الأموال الحكومية. لذلك يجب أيضاً مراعاة الجوانب المتعلقة بقوانين المنافسة عند الإجابة على الأسئلة الخاصة بالشؤون المالية. هكذا تبين على سبيل المثال أنه من المجدي تخصيص القواعد الضريبية المرتبطة بالمكان (مثل الضرائب العقارية) إلى المستويات الحكومية الدنيا، بينما يفضل أن تقوم الدولة المركزية بفرض الضرائب على القواعد الضريبية المتنقلة (مثل ضريبة الشركات).

١. آلية عمل الفيدرالية المالية

يعتبر ما يطلق عليه "مبدأ المطالبات المتبادلة" (مبدأ *Konnexitätsprinzip* المذكور في المادة ١٠٤ من الدستور الألماني) المنطق الشامل في النظام المالي الفيدرالي، وهو ينص على أن المستوى الحكومي الذي تسند إليه مهمة محددة - في إطار توزيع الصلاحيات بين الدولة المركزية والولايات - ملزم بدفع النفقات المترتبة على ذلك أيضاً. ترتبط آلية الفيدرالية المالية ارتباطاً شديداً بمبادئ معينة مثل التبعية (الولاية الاحتياطية) والاستقلالية، حيث تقوم الدولة المركزية وفقاً لها بتولي الصلاحيات فقط في حال عدم قدرة الوحدات الحكومية دون الوطنية على تأدية المهمة بنفسها. أي أن الهدف الأساسي للفيدرالية المالية في هذا السياق هو تطبيق اللامركزية على الوظائف المهمة والمكلفة من أجل تقريب عملية صنع القرار السياسي والأداء الحكومي من متلقي الخدمات، مما ينتج عنه استجابة أفضل لاحتياجات المواطن في الدولة. هذا يوفر سلسلة من الميزات:

- يُتيح تطبيق اللامركزية في تقديم الخدمات الحكومية توجيه هذه الخدمات وفق الاحتياجات ولهذا يكون عادة أكثر فعالية من حيث التكلفة.
- يضمن التوجه وفق الاحتياجات تقديم ما هو لازم من الخدمات الحكومية فقط لا غير ويحول دون قيام دولة تعظيم إيرادات.
- يتيح تقديم الخدمات الحكومية المحلية واللامركزية التكيف مع حالات الطوارئ (على سبيل المثال الأزمات أو الكوارث الطبيعية) والاستجابة لها بشكل أسرع.
- يتم حث صانعي القرار على المستوى دون الوطني والمستوى المحلي على العمل بطريقة أكثر فعالية من حيث التكلفة وإجبارهم على البحث عن بدائل مبتكرة وأقل تكلفة.

تتيح الفيدرالية المالية في الحالة المثالية تحقيق الاستقلال الذاتي على المستوى دون الوطني على صعيدي الإيرادات والنفقات على حد سواء. هذا يعني من جهة بأن الوحدات الحكومية دون الوطنية قادرة أن تقرر بصورة مستقلة عن الدولة المركزية

كيف ولأي غرض تنفق الأموال المتوفرة. وفي الوقت ذاته يتضمن هذا امتلاك الوحدات دون الوطنية الحق في فرض الضرائب أو على الأقل بتحديد المعدلات الضريبية. لا يمكن للوحدات الحكومية دون الوطنية وضع الأولويات بنفسها والتحرر من التأثير السياسي للدولة المركزية بدون هذه الاستقلالية المالية.

إن النموذج الذي يركز بشدة على اعتماد الوحدات دون الوطنية على الذات هو الذي تتمتع فيه هذه الوحدات بالاستقلالية الضريبية الكاملة. ويعد قبول اللاتماثل في الأنظمة الفيدرالية شرطاً لهذا النوع من الترتيبات. تعمل الاستقلالية الضريبية الكاملة وفق الآلية التالية: تقوم وحدة حكومية دون وطنية في دولة فيدرالية باحتكار فرض الضرائب والدخل الضريبي في ولايتها وتتحمل لقاء ذلك دفع تكاليف الخدمات التي تقدمها الحكومة المركزية. تتبنى على سبيل المثال بلاد الباسك ومنطقة نافارا وكذلك مقاطعة جنوب تيرول في إيطاليا هذا النموذج. لكن من المهم التأكيد على أن هذا النموذج يصلح تطبيقه على الوحدات دون الوطنية المزدهرة اقتصادياً، التي يمكنها الاستغناء عن الدعم المالي للدولة المركزية.

تركز نظم المحاسبة الضريبية المنفصلة أو بالأحرى المحاسبة الضريبية المزدوجة (نظام الفصل الضريبي) المقارنة بشدة على استقلالية الوحدات دون وطنية واعتمادها على الذات. تعد الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً لهذا النموذج، حيث لدى حكومات الولايات الأمريكية ضرائب خاصة بها حصرياً ويمكنها بذلك تحديد المعدلات الضريبية لها. إلا أن بعض الضرائب المهمة مثل ضريبة المبيعات هي من صلاحيات الولايات، مما يعني وجود منافسة بين الولايات المختلفة. يُحد هذا التنافس على الاستثمارات الوطنية والعالمية من إمكانات قيام حكومات الولايات بتطبيق زيادة ضريبة مفاجئة على المجالات الواقعة ضمن صلاحيات الولايات. في الوقت ذاته يستطيع مواطنو الولايات المتحدة الأمريكية من خلال الاستثناءات الضريبية التأثير على المعدلات الضريبية الخاصة بالضرائب التي تفرض على مستوى الولايات، مما تسبب على سبيل المثال بحدوث أزمات في الميزانية واختناقات تمويلية في كاليفورنيا.

يعزز نموذج ثالث للمحاسبة الضريبية يطلق عليه *Joint taxation* أو النظام الموحد دور الدولة المركزية في المقام الأول ويحد من استقلالية الوحدات دون الوطنية. يتواجد نموذج فرض وتوزيع الضرائب هذا على سبيل المثال في ألمانيا (مع وجود بعد الاستثناءات). تتولى الدولة المركزية (الاتحاد) الدور الأهم فيما يتعلق بالتشريع الضريبي، الأمر الذي يعكسه واقع إقرار معظم القوانين الضريبية على المستوى الاتحادي. تشارك الوحدات دون الوطنية في ألمانيا (الولايات) من خلال المجلس البرلماني الثاني (بوندسرات/ مجلس الولايات) في عملية التشريع الضريبي. يتم توزيع العائدات الضريبية بين الحكومة الاتحادية والولايات والمستوى المحلي وفقاً لمعادلات محددة. يعود بعض هذه الضرائب بالفائدة على أحد هذه المستويات الثلاثة فقط وفي الوقت ذاته توزع ضريبة القيمة المضافة وضريبة الدخل وضريبة الشركات، التي تشكل سويةً نسبة ٧٠ بالمئة من جميع مصادر الضرائب في ألمانيا، على المستويات الثلاثة.

يقنضي النموذج الأخير للمحاسبة الضريبية وتوزيع الضرائب بعدم امتلاك الوحدات دون الوطنية أية صلاحيات ضريبية أو الغير هامة منها فقط. تحصل الوحدات دون الوطنية عوضاً عن ذلك على أموال من الدولة المركزية مخصصة لتقديم الخدمات الحكومية. غير أن هذا النوع من المعونات المقدمة من جانب الدولة المركزية يدعو بالطبع الوحدات الحكومية دون الوطنية إلى تحميل الدولة المركزية مسؤولية عدم كفاية الأموال. تركز الحكومات دون الوطنية في هذا النموذج على الحصول على قدر أكبر من المنح المالية أكثر من تركيزها على تقديم خدمات حكومية أفضل وبتكلفة أقل.

٢. التعامل مع التفاوت في القدرات المالية: نظم تحقيق التوازن المالي (التسويات المالية)

بغض النظر عن النماذج الضريبية الأربعة المعروضة سابقاً فإن إيجاد صيغة مالية فيدرالية متوازنة في الدولة مرتبط بسلسلة من المبادئ، التي تشمل على وجه الخصوص، كما ذكر أعلاه، مبدأ الاستقلالية ومبدأ التبعية (الولاية الاحتياطية). لكن في الوقت ذاته فإن للعدالة والتضامن والمساواة أهمية جوهرية لضمان عمل الدول الفيدرالية. إلا أن هذه المبادئ تتعارض مع بعضها البعض بصفة دورية. على سبيل المثال تشدد الاستقلالية الضريبية الكاملة على الاستقلالية والتبعية (الولاية الاحتياطية) ولكنها تهمل مبادئ أخرى مثل التضامن والمساواة ضمن الدولة الواحدة. تحمل الدول الحديثة حتماً طابع التنوع الاقتصادي والاجتماعي، حيث تمتلك بعض الوحدات دون الوطنية طاقات مالية أكثر من بعضها الآخر (على سبيل المثال من خلال التوزيع المتباين للموارد الطبيعية أو للفروع الاقتصادية المتميزة بنجاحها). لهذا السبب يعد وجود آليات تحقيق التوازن المالي في الدول الفيدرالية أمراً ضرورياً. بينما تختلف التبريرات لوضع نظم التسويات المالية من دولة لأخرى يبقى الهدف من ذلك واحداً في جميع الدول: تدعم الولايات الغنية في الدولة الفيدرالية الولايات الفقيرة من خلال توزيع العائدات الضريبية. تطبق ألمانيا في سياق ما ذكر مبدأ "الظروف المعيشية المتكافئة"، المعتمد في قانونها الأساسي، في جميع أنحاء الدولة الاتحادية. الحال مشابه في كندا، حيث ينص الدستور الكندي على تزويد كل مقاطعة بقدر متماثل من الخدمات الحكومية وفي

الوقت ذاته على عدم جواز وجود تفاوت كبير في المعدلات الضريبية، ولهذا أدخلت آلية تحقيق توازن مالي خاصة في عام ٢٠٠٦ من أجل التعويض عن تمركز المواد الخام (النفط والغاز) في مقاطعة البرتا.

يعد إعادة توزيع إيرادات الدولة المركزية حلاً سهلاً للتعامل مع تباين الوضع المالي بين الولايات المختلفة في الأنظمة الفيدرالية. توصف هذه الطريقة بالتوازن المالي العامودي وهي مطبقة على سبيل المثال في أستراليا والنمسا وإسبانيا. يتم في الولايات المتحدة الأمريكية تطبيق التوازن المالي العامودي في صيغة ما يدعى *federal grants* أي منح فيدرالية تقدمها الحكومة المركزية للولايات وللمستوى المحلي لتمويل مهمات محددة المعالم نوعاً ما. تتركز منح الدولة المركزية بشكل أساسي على معايير محددة مثل عدد السكان، المتطلبات المالية والقوة المالية للولاية المعنية. وفي الكثير من الحالات تتوقف هذه المنح على مشاركة الولايات بحصص محددة من التكاليف وقد يمثل هذا حلاً فعالاً، حيث تتطلب صيغة تحقيق التوازن المالي هذه مشاركة طرفان لا غير في العملية وهما الدولة المركزية والولاية المنتفعة. يتم من خلال هذا الأسلوب إلى حد كبير تجنب حدوث نزاع بين الولايات المختلفة. إلا أن هناك عيباً واضحاً وهو حصر مشاركة الوحدات دون الوطنية في صنع القرار المتعلق بتمويل المهمات إلى حد بعيد بدور متلقي سلبي لا يملك إلا قدرة محدودة لتطبيق الأولويات السياسية الخاصة به.

يبدو هذا العيب أكثر وضوحاً عند التأمل بالأنواع المختلفة للمنع المقدمة من قبل الدولة المركزية للولايات. تعد مطالبة الحكومات دون الوطنية بدعم الحكومة المركزية أمراً معتاداً في الدول الفيدرالية عندما لا تكفي الموارد المالية الذاتية لتنفيذ المهمات. هذا يمنح الدولة المركزية خيارين لدعمها المالي: المنح المشروطة *conditional grants* أو المنح الإجمالية *block grants*. تمثل المنح المشروطة مشاركة الدولة المركزية بتمويل مهمات محددة للولايات. تسبب هذه المنح إشكالية خاصة فيما يتعلق باستقلالية الوحدات دون الوطنية، لأن الدولة المركزية تصبح قادرة بهذه الطريقة على التأثير على الأولويات السياسية دون الوطنية من خلال الحوافز المالية. على سبيل المثال في الحالة الألمانية يمكن رصد تأثير المنح المشروطة على أولويات الوحدات دون الوطنية السياسية. عندما تقوم الدولة المركزية بعرض المنح المحددة الغرض تميل الحكومات دون الوطنية إلى الرغبة بتلقي أكبر قدر ممكن من الأموال حتى لو كانت هذه المعونات تشترط مضامين سياسية تمثل أولويات الحكومة المركزية أكثر من تمثيلها لأولويات الوحدات الحكومية دون الوطنية. تتفاوت نسبة المنح الشريطة التي تُقدم لميزانيات الحكومات دون الوطنية بين الفيدراليات المختلفة بشدة، فهي تتراوح بين ٢,٥ بالمئة في روسيا و ٤٨,٤ بالمئة في المكسيك (سويسرا ١٧٪، ألمانيا ٩,٨٪).

تعد المنح الإجمالية بديلاً للمنع المشروطة وهي تمثل المخصصات المقطوعة التي تقدمها الدولة المركزية للولايات، بحيث تقرر الولايات بنفسها كيفية إنفاق هذه الأموال. الأمر الذي يمنح الولايات المزيد من المساحة وحرية اتخاذ القرار. على الأغلب يكون هناك أيضاً تحديد عام لغرض المنح الإجمالية وذلك من خلال ربطها بمجالات معينة كالتعليم أو الصحة. إلا أن المنح الإجمالية تعني أن المخصصات التي تمنحها الدولة المركزية غير موجهة لتلبية الاحتياجات. وحتى في حال عدم تغطية المنح الإجمالية للنفقات المترتبة على الولايات، فلن تكون هناك أية منح أخرى. تتحرر الدولة بهذه الطريقة من المسؤولية وتكسب بالوقت ذاته الثقة في تخطيط ميزانيتها.

هناك نوع آخر للتوازن المالي وهو التوازن المالي الأفقي، الذي يبرز فيه بشكل خاص مبدأ التكافل الفيدرالي بين الولايات. يعكس التوازن المالي العامودي لا يتم دعم الولايات الفقيرة من خلال منح الحكومة المركزية، وإنما تجري إعادة توزيع الأموال بشكل مباشر بين الولايات، ولعل أشهر مثال في هذا السياق هو النظام الألماني لتحقيق التسوية المالية بين الولايات. وكشرح مبسط يتم في نظام التسوية المالية الألماني الوصل ما بين توازن عمودي وتوازن أفقي، حيث يتسم التوازن الأفقي بشكل رئيسي بتوزيع أموال الولايات الغنية على الولايات الأقل ثراء. يرى منتقدوا هذا النظام (وهم بشكل رئيسي الولايات الغنية) بأن الولايات الناجحة اقتصادياً "تعاقب" على نجاحها، في حين تكافئ الولايات الفقيرة على عدم نجاحها بتعويضات مالية كبيرة. من هذا المنطلق تتساءل الولايات الغنية عن السبب الذي يجعل ولاية فقيرة تطبق سياسة مالية متينة عندما تكون مطمئنة بأن خزائن الولايات الغنية مفتوحة لها. وفي ذات الوقت يُطرح السؤال عن السبب وراء سعي الولايات الغنية لتحقيق سياسة مالية ناجحة إذا كانت الولايات الأخرى هي المستفيدة في جميع الأحوال من القدر الأكبر لهذا النجاح.

٣. توزيع المصادر الطبيعية

غالباً ما تقع الترتيبات الفيدرالية المالية في جوهر الجدل السياسي العابر للحدود، حيث أن الأمر متعلق بتوزيع القدرات المالية وبالتالي بالقدرة على الحكم. وفي البلدان التي تملك احتياطات هامة من الموارد الطبيعية يُقحم توزيع هذه الموارد نفسه في النقاشات التي تدور حول العلاقات المالية ضمن الدولة الواحدة. فكلما كثر توافر الموارد الطبيعية في دولة ما وكلما زاد تركيزها في منطقة معينة زاد احتمال نشوب خلافات حول توزيعها. تُناقش فيما يلي ثلاث آليات لتوزيع الموارد الطبيعية.

يرى الاحتمال الأول سيطرة الحكومة المركزية على الموارد الطبيعية، واستناداً لهذا المنطق فإن الموارد الطبيعية ملك لجميع مواطني الدولة وبناء عليه يجب أن ينتفع جميع المواطنين بالتساوي من وجود هذه الموارد. حيث تقوم الدولة المركزية بإدارة الموارد، بينما لا تملك الوحدات دون الوطنية في هذا النموذج حق المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بتوزيع عائدات بيع المواد الخام. تطبق كل من بريطانيا وألمانيا هذا النموذج. لكن تعد السيطرة على الموارد الطبيعية على الأقل في المثال الألماني غير مهمة إلى حد بعيد، لأن ألمانيا لا تملك موارد طبيعية هامة. بينما تلعب احتياطات النفط والغاز على الشواطئ الإسكتلندية في المثال البريطاني دوراً في تفكير إسكتلندا في الاستقلال، حيث يهتم مؤيدو الاستقلال للحكومة المركزية في لندن بوضع أولويات خاطئة في إنفاق العائدات النفطية. يعتبر هذا الأمر من أهم سلبيات هذا النموذج، فعادة ما تشعر الحكومات دون الوطنية الغنية بالموارد بالمعاملة الغير عادلة، عندما لا تملك حق التصرف بالموارد، التي تتوافر في أراضيها. بالإضافة إلى أن سيطرة الحكومة المركزية على الموارد غالباً ما تكون شديدة البيروقراطية وعرضة للفساد والهدر. في الوقت ذاته يقدم هذا النموذج سلسلة من المزايا العملية. فإذا قامت الدولة المركزية بإدارة وتوزيع المواد الخام بشكل جيد فإنها قد تساهم في تحقيق العدالة والتنمية الاقتصادية بشكل متجانس في جميع أنحاء البلاد. من ناحية أخرى يمكن لهذا الأمر أن يدعم تشكيل تضامن وهوية في الدولة بصورة تتجاوز الحدود الإقليمية. لكن تحقيق هذه المزايا مرتبط بعدم اعتبار أي ولاية نفسها مظلومة فيما يتعلق بتوزيع إيرادات المواد الخام (الأمر الذي يشترط عادةً حصول الولايات الغنية بالمواد الخام على تعويضات بسبب الانبعاثات الضارة بالبيئة).

يعتبر الاحتمال الثاني أن تحكم الوحدات دون الوطنية في المصادر الطبيعية أمراً ممكناً. في الدول التي تعتمد النظام الفيدرالي يعني ذلك أن الولايات تصبح قادرة على التصرف بالمواد الأولية المتواجدة ضمن أراضيها بحرية. لا تملك الحكومة المركزية أية صلاحية تحكم بالموارد وليس بمقدورها فرض إملاءات على الوحدات دون الوطنية بتحديد كيفية صرف إيرادات المواد الخام أو الغرض من ذلك. إن لهذا الأمر ميزة تتمثل باستفادة مواطني الولايات الغنية بالموارد من ثروة المواد الخام مباشرة وبالتالي استقلاليتهم المالية عن الدولة المركزية. في الوقت ذاته تستطيع الحكومات دون الوطنية بمساعدة العائدات الناتجة عن بيع المواد الأولية تحقيق أولويات إقليمية ما كانت لتكون ممكنة لولا ذلك والتي لا تُظهر الدولة المركزية أي اهتمام تجاهها. علاوة على ذلك فإن مراقبة مواطني الولايات للحكومات دون الوطنية فيما يتعلق بإدارتها للموارد عادة ما يكون أسهل من تولى إدارة حكومية مركزية، قد تكون بعيدة جداً عن المنطقة المعنية في بعض الأحيان، لهذا الأمر. يجلب هذا النموذج معه سلبيات أيضاً. وخاصةً في حال وجود تباين شديد في توزيع مصادر المواد الخام ضمن البلد الواحد، الذي قد يؤدي إلى نشوء اختلافات اقتصادية واجتماعية جوهرية داخل البلاد، قد تتحول إلى نزاعات حول توزيع الموارد أو تتسبب بهجرة داخلية هائلة. من ناحية أخرى يصبح إيجاد آلية تحقيق توازن مالية معقدة (أنظر أعلاه) تعيد توزيع إيرادات الموارد الخام بين الولايات الفيدرالية المختلفة أمراً ضرورياً لاحتواء هذا النوع من النزاعات.

هذا بشكل معبراً لطرح نموذج ثالث يمكن تصوره لتوزيع الموارد: تتقاسم الدولة المركزية والولايات الإيرادات التي تنتج عن استغلال الموارد الطبيعية. يتم في هذا النموذج استخدام معادلات ثابتة تحدد توزيع حصص عائدات الموارد على المستويات السياسية. تحصل الدولة المركزية في العراق على سبيل المثال على ٧٠٪ من العائدات النفطية، بينما تبقى نسبة ٣٠٪ من العائدات خاصة بالمقاطعة التي استخرج منها النفط. فيما يتعلق بإدارة الموارد يتقاسم كلا المستويين المسؤولية على سبيل المثال بخصوص ضبط عمليات الحفر وقواعد حماية البيئة. غالباً ما ينظر إلى هذا النموذج على أنه الخيار الأكثر إنصافاً، حيث يستفيد كلا المستويين من المواد الخام وفي الحالة المثالية تستخدم الحكومة المركزية حصتها لدعم الولايات الأكثر فقراً والولايات الفقيرة بالموارد. إلا أن العيب يكمن في التطبيق المعقد لاتفاق كهذا: كيف يمكن ضمان التزام كلا مستويي الحكم بالتوزيع المتفق عليه وعدم محاولتهما بتغيير هذا التوزيع بشكل يتلاءم مع منفعة كل منهما؟ كيف يتم ضمان الشفافية في توزيع العائدات؟ هل يتم استغلال الموارد من قبل الشركات الحكومية أو شركات ربحية تدفع حقوق الامتياز؟ تكمن في أسئلة احتمال كبير لنشوب النزاعات وتمثل بذلك خطراً واضحاً يهدد استقرار دول ذات سيادة قانونية هشة.

٤. القروض والأموال المخصصة لدعم التنمية

عادة ما يرافق تغيير الأنظمة السياسية تغييرات سياسية اقتصادية واسعة النطاق، حيث تكون حاجة دول ما بعد النزاع إلى القروض والمساعدات التنموية فائقة وذلك لتمويل إعادة الأعمار. وبغض النظر عن المواضيع التي تمت معالجتها في هذه الورقة يُطرح السؤال عما إذا كان يجوز للوحدات دون الوطنية الاقتراض واستلام المساعدات التنموية بصورة مستقلة عن الدولة المركزية.

تتطلب الإجابة على هذا السؤال موازنة جوانب مختلفة. عندما لا يسمح للولايات بالاقتراض مطلقاً تفنقر إلى الأموال التي تحتاجها لتمويل مشاريع البنية التحتية الضرورية (التي تحتاج الجهات الخاصة أيضاً للقروض لإنجازها). ومن ناحية أخرى قد تهدد مديونية ولاية واحدة الجدارة الائتمانية للدولة بكاملها إذا لم توضع لهذه المديونية حدود. وقد أثبت ضبط المديونية تكراراً أنه فعال للغاية (على سبيل المثال للاستثمارات فقط، ليس للنفقات الجارية وحتى حجم محدد فقط... الخ). على سبيل المثال يحق للولايات الاتحادية في ألمانيا الاقتراض. في الوقت ذاته يوجد منذ عام ٢٠٠٩ ما يطلق عليه "كابح الدين"، الذي ينص بعدم السماح للولايات الاتحادية باستدانة قروض جديدة اعتباراً من عام ٢٠٢٠. الغاية من ذلك هو مجابهة المديونية المتزايدة وما يرافقها من ضعف في الأداء السياسي. من جانبه لا يسمح الدستور الهندي للولايات بالاقتراض دولياً بصفة مستقلة، حيث يسمح للولايات الهندية بالاقتراض الوطني حصراً. لكن أصبح بإمكان الولايات الهندية منذ عام ٢٠١٧ الحصول على قروض من منظمات تنموية عالمية لتمويل مشاريع بنى تحتية. في حين يتم تقييد حجم قروض دعم التنمية هذه من خلال قانون يطلق عليه *Fiscal Responsibility and Budget Management* أي قانون المسؤولية المالية وإدارة الميزانية وذلك لتفادي الإفراط في مديونية الولايات بصورة منفردة.

- النهاية -